

يكون واجبا كالتالي المذكور في هـ اي اعتبار النافعة في تقديرها اي
اعتبار ما عليها اي تلك الافعال الواقعة على تلك التمام فيكون
تقديرها باعتبار ما عليها وهو من كان الراجح وهو احد عشر فعلا كقولنا
اعتبار الوجود في تقديرها لخصوصية الرفع الافعال لقوتها وقسمها يكون
تقديرها باعتبار ما عليها وهو اي عند التقسيم ما في اولها كانه ما كانت
كانت او مصدرية اما اذا كانت نافعة فلا تتنازع بتقديمها على غير
التي عليها في تقدير المصدر اما اذا كانت مصدرية فلا تتنازع
تقديرها على المصدر على نفس المصدر في حاله من تلك الحروف فانها
لا يكون كالتالي بل يكون من الافعال واقعا ظاهر من بيانها في
المرور كما ان تقديرها باعتبارها على تقديرها فكان لا يخالف في ذلك
لانها في من غير ما دام لان اداة النفي دخلت على الفعل الذي
معناه النفي فاداة النفي فيها بمنزلة كان فلما يلزم تقديرها في
الفعل في المعنى وتختلف في حيزها في خلاف من يلزم من المعنى
مع بعض فان الافعال بعضها يحق التفاعل المتضمن لشارة
المرور في احد الافعال صرحا وهو في القسم المختلف في قوله
واكون فيكون واداة التمرح والمجان على انه لا يجوز رعا
لنفي في تعيين تقديرها مع النفي على البصريين وسبب والبصريين
والفارسي على انه يجوز في بيان فعله في قوله انما هو قوله
على الذين الطائفتين في حكمه من القسم وانما قوله

ان دفع كلمة قبل كان من الواجب على المع ان جعل ما في اولها
من القسم المختلف في لوتوق للملازمين من اين تبينا الافعال
المقارنة ما وضع اي فعل وضع له لوتوق للملازمين للدلالة على وقوعه
للفاعل عليه منقسم على المصدرية بتقديره وعنائها في قوله
يكون ذلك الذي نحو حسب جهاء المكالم في قوله حصول الملازمين
نفسه في قوله عن زيد الذي يخرج يدل على وقوع حصول المروج في قوله
بالتبني ترجون ذلك وتطير لانيك جازم به او وضع للملازمين
قريبية ليعا على حصوله لا اي في حصوله بان يكون اخبارا للمكالم
بذلك كقولنا لا شر في الخبر على حصوله للفاعل كما في قوله كان زيد
ان يخرج يدل على قرب حصوله في قوله لا يخرج في قوله لا يخرج
لذو الخبر وقرب حصوله للفاعل احد ايضا في قوله واحد ويشروع
في الخبر بان يكون ذلك الذي بسبب من تلك المشرور الفاعل في الخبر
بالتسوية لما يهبط في طوقه قوله طوق في قوله لا يخرج يدل على قرب حصول
الارواح لا زيد بسبب جزم المكالم بشرور فيما يقتضيه في الاول
اي ما وضع له لوتوق من جهاء عن قال لسوية على جميع وانما في
الاطرف والظهور والاشفاق في الكثرة نحو عسيت ان اموت وحين
الاشفاق في الظرف وهو غير تصرف حيث لا يخفى من معارج ومجرب
فان زعموا في غير ذلك من الاشياء افعالهم في قوله في قوله
لنا الطير والرجا كحل والاشياء في الاعمال في قوله